

مجازات

أنا عايز جمال عبد الناصر

■ ماجدي البسيوني

جئت اليوم لاختيار من أفتيت قلبي بأنه سيعيد لنا ما نهب وما سلب منا... أنا جاي اليوم. بعد سنوات كنت أرفض المجيء للجنة الانتخاب. كي أختار «السيسي» ويارب لا تكسر بخاطرنا. نهض القاضي والتف ناحية عم إبراهيم أبو عيسى وأمسك ورقة الاقتراع بعد أن قال له: متأكد أنك تريد السيسي؟ ثم أشار عليه بوضع إشارة في خانة الإبداء. مؤكداً أن السّر لاختيار ما يقرب من 25 مليوناً من الشعب المصري لعبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر يمكن في ما قاله عم إبراهيم أبو عيسى «أنا عايز جمال عبد الناصر»، قاصداً حق كل مصري في ثروات بلاده من دون تمييز نفس القلة التي تزوجت مع السلطة فاستأثرت بكل شيء ليترك ما يزيد على 95 في المئة من شعب مصر يعاني الحوج ولا مكان له حتى لعرض المظلمة... عم إبراهيم أبو عيسى يبحث عن العدالة الإنسانية وعن الكرامة وعن الاستقلال فهل يفى عبد الفتاح السيسي بما أفتى الرجل قلبه...؟

المالكي يبحث و«الصحة»

تطويق أبناء العشائر لمواجهة داعش

الماضي أبناء الأتبار لم يحمل السلاح إلى الجهاد ضد تنظيم «داعش». مشدداً على ضرورة العمل على عودة الحياة الطبيعية في الأتبار بعد استئصال هذا التنظيم من المحافظة. يذكر أن محافظة الأتبار ومركزها الرمادي (110) كم غرب العاصمة بغداد) تشهد منذ 21 كانون الأول 2013 عملية عسكرية لملاحقة تنظيم ما يعرف بدولة العراق والشام الإسلامية «داعش». عقب انتشار مسلحي التنظيم في أجزاء واسعة من المحافظة، وتمكنت القوات المسلحة العراقية من إحراز تقدم في طرد المسلحين من الرمادي، وتواصل تقدمها في الفلوجة.

25 حزيران موعداً للانتخابات البرلمانية

حكومتان في ليبيا تجتمعان في وقت واحد

في تصويت شابهته الفوضى في المؤتمر الوطني العام. واتهم عدد كبير من النواب الليبراليين الكتل الإسلامية بترك عملية التصويت مفتوحة لتمكين الغائبين وقت التصويت من الإداء باصواتهم بعد إعلان نتيجة التصويت بهدف حصول معييق على الأصوات الـ121 اللازمة في حين أنه لم يحصل في الأصل إلا على 113 صوتاً. وأعلنت مجموعات مسلحة عدة وسياسيون أنهم لن يعترفوا بحكومة معييق الذي حصل على رغم كل ذلك على ثقة البرلمان.

رفع الغطاء

في غضون ذلك، دعت الحكومة الليبية المؤقتة الليبيين إلى «رفع الغطاء» عن التظاهرات المتطرفة والوقوف صفاً واحداً أمام هذه التنظيمات التي تحاول هدم الوطن وزرع ثقافات وثقافة وأخلاق وانتماء الليبيين». وقالت الحكومة الليبية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني إن «جماعة أنصار الشريعة خرجت على الملا بيان يكشف أهدافها في استباحة دماء الليبيين وتوقيض مساعيهم لبناء الدولة الليبية الجديدة متخذين من ستر الدين الإسلامي الحنيف، بكلام حق أريد به باطل، شعاراً لتحقيق مآربهم في التحكم في رقاب الناس باسم الدين، وكان الليبيين ليسوا مسلمين».



أحد مكاتب البرلمان الليبي عند مهاجمة من قبل المسلحين

محكمة إسبانية تسجن سعودياً

8 سنوات بتهمة الإرهاب

الرئيسي». وتابعوا أن المالكي كان «مشرفاً أو مديراً» لكثير من مننديات الحوار التابعة لأنصار المجاهدين، وقد عمل في هذا السياق، خصوصاً على تمجيد عدد مراح الفرنسي - الجزائري الذي تبنى الفكر المتطرف وقتل أربعة يهود، بينهم ثلاثة أطفال وثلاثة جنود في تولوز (جنوب غربي فرنسا) باسم الجهاد في 2012. ووجدت المحكمة الإسبانية المالكي مذنباً أيضاً بتهمة الانتماء إلى تنظيم إرهابي بالسجن ثماني سنوات، مرقفاً «بإجراء إطلاق سراح مشروط لمدة تسع سنوات». وأضاف القضاة في حكمهم أن «نشاط المتهم، والذي يدخل إطار ما يسمى «الجهاد بالكلام»، كان يقوم على نشر كل أنواع المواد المجددة للإرهاب الجهادي ولجماعات إرهابية ذات إيديولوجية سلفية-جهادية، وكتيبات تساهم مباشرة في التدريب والتأهيل الإرهابي». وبحسب القضاة فإن المالكي «يشكل منذ 2006 جزءاً من الماكنة الدعائية لشبكة أنصار المجاهدين، وهي من دون أدنى شك فرع ومجموعة تابعة لتنظيم القاعدة

حول اسم وزير الداخلية وصلحيته على أجهزة الأمن التي أنشأتها حكومة «حماس» بعد عام 2007، إذ ترفض الأخيرة وضع هذه الأجهزة تحت إمرة الوزير المنوط به، بحسب الاتفاقات، مهمة توحيد الأجهزة الأمنية بإشراف لجنة عربية، ودمج عناصر الأمن في الحكومتين وتقليص عدد الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع إلى أربعة.

وتتوجس «حماس» من خطوة الإحاق نحو 30 ألفاً من رجال الشرطة والأمن العاملين في القطاع بصقوف زملائهم في الضفة تحت سلطة حكومة التوافق، التي من المفترض أن تتكفل بدفع رواتبهم، ما قد يطرح خوفاً أو تساؤلاً حول انتمائهم الجديد، والذين ازداد عددهم بشكل ملحوظ منذ الانقسام، وتنتهي غالبيتهم العظمى إلى «حماس» إما اقتناعاً بمبادئها أو مجارة للظروف الاقتصادية والأمنية والسياسية التي يمر بها قطاع غزة.

حقيبة الأوقاف

كذلك، يبرز خلاف بين الطرفين، قد يكون ضيقاً نوعاً ما، ولكنه يهدد حكومة التوافق، ويتعلق بوية وزير الأديان المسؤول عن الأوقاف الإسلامية. وفيما تعترض «حماس» على تعيين محمد الهباش في هذا المنصب على خلفية انشقاقه من صفوفها إثر الانقسام الذي حصل بين الحركتين والمتحاقه بحركة «فتح»، يبدو أن مفتي القدس محمد حسين بات الأقرب إلى تولي هذا المنصب.

حقيبة الداخلية

وهناك خلاف آخر غير معلن بعد، المالكي وهو الشخص الذي تتخفظ عليه «حماس» بشدة. وتكررت وسائل إعلام محلية أن اجتماعاً عقد مساء الأربعاء الماضي في منزل رئيس الحكومة المقال اسماعيل هنية في غزة، ضم قادة من الجانبين في محاولة للتوافق على اختيار وزير الخارجية، موضحة أن عباس شارك في المفاوضات، عبر اتصال هاتفي من رام الله لتوضيح موقفه من دون إعلان تقدم يذكر.

مجلس النواب

وتكشف مصدر قضائي أن رئاسة الجمهورية ستستلم المحكمة بكاملها لتأمين دخول الرئيس الجديد وخروجه، وذلك بحضور الرئيس عدلي منصور ورؤساء بعض الدول العربية. وحقق وزير الدفاع السابق عبدالفتاح السيسي فوزاً كاسحاً في انتخابات الرئاسة المصرية بحصوله على أكثر من 96 في المئة من الأصوات وفق النتائج الأولية، وذلك بعد 11 شهراً من خلع الرئيس السابق محمد مرسي، المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين، بعد ثورة شعبية انطلقت في 30 حزيران من العام الماضي.

وقد أقر القيادي اليساري حمدين صباحي منافس السيسي الوحيد، في الانتخابات الرئاسية بهزيمته، مؤكداً في المقابل أنه لا يرى صدقية في حالة عدم وجود «اليوم السابع» في الشناوي قوله إن المادة 144 في الدستور المصري الجديد تشترط على رئيس الجمهورية، أن يؤدي اليمين أمام مجلس نواب، ويكون أداء اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة في حالة عدم وجود

المواطنين بالعمل لا بالكلام. مؤكداً أنه يسعى إلى شراكة وطنية حقيقية ترضي المصريين جميعاً وتعمل على تهدئة الشباب واحتوائه. على سعيد آخر، قال المستشار محمد الشناوي، نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، إن المرشح عبدالفتاح السيسي، سيؤدي اليمين الدستورية في السابع من حزيران أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا، برئاسة المستشار أنور العاصي، رئيس المحكمة بالإتابة. ونقلت صحيفة «اليوم السابع» عن الشناوي قوله إن المادة 144 في الدستور المصري الجديد تشترط على رئيس الجمهورية، أن يؤدي اليمين أمام مجلس نواب، ويكون أداء اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة في حالة عدم وجود

مفتوحة للجميع لبناء الوطن». وعن المخاوف من احتمال إعادة الإضواء إلى ما قبل ثورة كانون الثاني قال السيسي: «نعلم أن هناك من يخاف العودة إلى الماضي ولن يحدث ذلك، بل عودة إلى الوراء بل سنقدم إلى الأمام ولا وقت لدينا للخلافات ودخول الصراعات، سنفتح أبوابنا للجميع للمشاركة في بناء الوطن»، مشدداً على أن «هناك طموحات للشعب وهناك وسائل يحتاجون منا إلى العمل بسطاء لأجلهم»، موجهاً التحية إلى رجال الجيش والشرطة المصرية وردوا هتافاً مؤيدة للجيش والشرطة والقضاء تحمل عبارات شكر للرد الذي قاموا به في إنجاز الاستحقاق الثاني من خريطة الطريق، منها «تحيا مصر، وبخيلك يا سيدي، والسيسي هو رئيسي»، وقاموا بإطلاق الألعاب النارية والمفرعات في سماء الميدان أيداناً ببدء عصر جديد ومشرق.

وبحسب مراقبين فإن توافد المصريين إلى ميدان التحرير ليس من أجل الاحتفال بفوز السيسي فقط، لكن من أجل الرد على تهديدات جماعة الإخوان الإرهابية باقتحام ميدان التحرير، اعتراضاً منهم على فوز السيسي.

السيسي يمد يده للجميع

في الأثناء، أكد السيسي أن مصر لن تعود إلى الوراء، معلناً مذ يده إلى الجمع بعيداً من الصراعات والخلافات وعزمه العمل على «تهئة الشباب واحتوائه خلال الفترة المقبلة». وقال في أول تصريح بعد ظهور النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية المصرية لصحيفة «كوييتة» أمس إنه ينتظر إعلان النتائج النهائية رسمياً لبدء العمل فوراً. مضيفاً: «سنختار مقاتلين لتحقيق أولوياتنا في الأمن والاستقرار ولا إقصاء لأحد قاندينا

إلغاء العفو السابق عن 52 شخصاً

حكم عليهم بالسجن وبالإعدام

أصدر الرئيس المصري الموقت عدلي منصور قراراً جمهورياً بإلغاء قرارات رئيس الجمهورية لعامي 2012 و2013 بما تضمنته من العفو عن العقوبة بالنسبة إلى 52 شخصاً صدرت بحق بعضهم أحكام بالسجن وأخرى بالإعدام.

وقالت الرئاسة المصرية في بيان صادر عنها أول من أمس إنه «تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار الجمهوري يأتي استجابة لمذكرة إيضاحية تقدمت بها الحكومة لطلب إلغاء قرارات العفو عن العقوبة المشار إليها».

يذكر أن الرئيس المصري المخلوع محمد مرسي أصدر عقب توليه الرئاسة قراراً جمهورياً بالعفو عن العقوبة الموقفة ضد 27 شخصاً، بينهم 9 من قيادات جماعة الإخوان المسلمين» (هاربون خارج البلاد) كانوا متهمين في قضية التنظيم الدولي، أبرزهم يوسف ندا المفوض السابق للعلاقات الدولية بالجماعة وإبراهيم منير الأمين العام للتنظيم الدولي للإخوان.



خلال تكليف الحمد لله لرئاسة الحكومة

وزيراً للخارجية، فيما يصّر عباس على ذلك.

ولم يحدد عباس موعداً لإعلان الحكومة، علماً أن القانون الفلسطيني يميل رئيس الوزراء المكلف فترة خمسة أسابيع لإجراء المشاورات اللازمة.

زياد أبو عمرو

ومع أن التسييبات طرحت أيضاً اسم نائب رئيس الحكومة في رام الله زياد أبو عمرو، الذي تولى حقيبة الخارجية في أول حكومة وحدة وطنية التي تشكلت في 18

سيؤدي اليمين أمام المحكمة الدستورية 7 حزيران

السيسي: مصر لن تعود إلى الوراء



تقرير إخباري

مقترح لتعديل طريقة التصويت على مشاريع القوانين في الأردن

انتقدت دراسة تحليلية لأداء مجلس الأعيان الأردني في الدورة الأخيرة غياب الشفافية عن أعمال المجلس، من حيث سرية اجتماعات اللجان وبقاء ما يحدث في مداولات المجلس ولجانه وسفراته بعيداً عن الإعلام. ودعت الدراسة التي أعدها مرصد البرلمان الأردني في مركز القدس للدراسات السياسية حول أداء مجلس الأعيان 23 في دورته العادية الأولى التي انعقدت في الثالث من الشهر الجاري، إلى اقتراح تعديل دستوري يتعلق بطريقة التصويت على مشاريع القوانين في الجلسات المشتركة بين غرفتي التشريع (النواب والأعيان) بحيث لا يكون الأعيان هم الطرف المسيطر تلقائياً على أي تصويت في تلك الجلسات، والاستعاضة عن المادة التي تنص على وجوب تأييد ثلثي أعضاء مجلس الأمة الحاضرين لأي مادة مختلف عليها، بمادة أكثر توازناً من نمط «النصف زائداً واحداً من أعضاء المجلس».

وتوقفت الدراسة أمام تقليد اعتماد المجلس حتى اللحظة على مبدأ التوافق لدى انتخابات نائب الرئيس والمساعدين، وأعضاء اللجان الدائمة على مبدأ التوافق وعدم الذهاب للانتخاب التنافسي. وفي وقت ثمنت الدراسة تقيد أعضاء المجلس بحضور الجلسات وعدم خشية رئيس المجلس من فقدان النصاب كما يحصل لدى النواب وانتظام حضور أعضاء اللجان الدائمة لاجتماعات لجانهم وبدء ممارسة بعض الأعيان حقهم الدستوري في توجيه الأسئلة للحكومة، أشارت الدراسة إلى أن الجانب الرقابي في المجلس لا يزال ضعيفاً ودون المستوى الأمثل إذ اقتصر عدد الأسئلة الموجهة للحكومة على 16 سؤالاً، ولم يوجه أي استجواب للحكومة خلال عمر الدورة الماضية، ولم تُعقد أي جلسة مناقشة عامة رسمية مع الحكومة، واعتمد الأعيان على عقد جلسات مغلقة محصورة بهم لمناقشة قضايا عامة مهمة.